الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 16 إلى 31 ديسمبر 2024

العدد 31

تنقيح المرسوم المتعلّق بمؤسّسة فداء

صادقت لجنتا التشريع العام، والدّفاع والأمن والقوّات الحاملة للسّلاح، يوم 26 ديسمبر 2024، على مشروع القانون عدد 79 / 2024 المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرّخ في 9 أفريل 2022 والمتعلّق بمؤسّسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الارهابيّة من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحقّ من شهداء الثورة وجرحاها.

مسار مشروع القانون

01 — 05 نوفمبر 2024

تاريخ ورود المشروع على المجلس

02 — 07 نوفمبر 2024

تاريخ إحالة المشروع على اللجنتين

جلسات اللجنتين

03 — الخميس 19 ديسمبر 2024

الاستماع إلى السيد وزير الدفاع الوطني ورئيس مؤسسة فداء

04 — الجمعة 20 ديسمبر 2024

الاستماع الى ممثلي وزارة الداخلية وإلى ممثلي وزارة المالية (الإدارة العامة للديوانة)

05 — الاثنين 23 ديسمبر والثلاثاء 24 ديسمبر والأربعاء 25 ديسمبر 2024

جلسات اللجنتين للنقاش العام ومناقشة الفصول بحضور جهة المبادرة.

06 — الخميس 26 ديسمبر 2024

المصادقة على مشروع القانون معدلا بإجماع الأعضاء الحاضرين، وعلى التقرير المشترك للجنتين.

الجلسة العامّة

من المنتظر أن يعقد مجلس نواب الشعب جلسة العامّة يوم 07 جانفي 2025 للنظر في مشروع القانون عدد 79 / 2024 المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرّخ في 9 أفريل 2022 والمتعلّق بمؤسّسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الارهابيّة من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحقّ من شهداء الثورة وجرحاها.

لقاء رئيس مجلس نواب الشعب مع رئيس الجمهوريّة

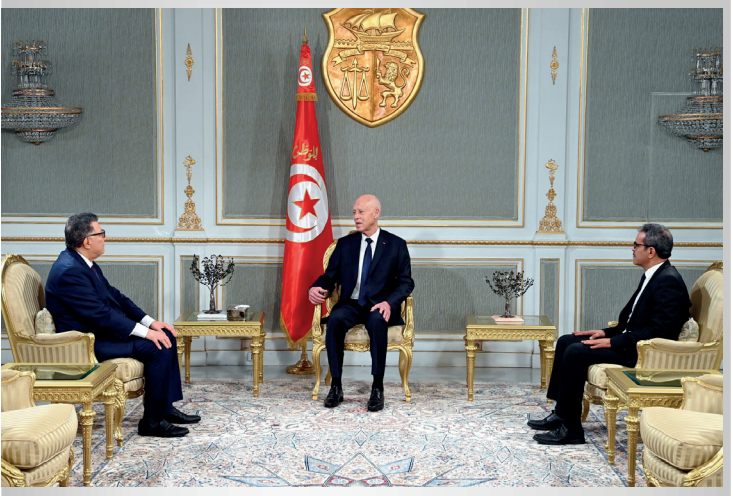

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، يوم 30 ديسمبر 2024 بقصر قرطاج، السيّدين إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وعماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وتمحور اللّقاء حول مشاريع القوانين ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التي تُلبّي انتظارات الشعب التونسي، حيث أكّد رئيس الدولة، في هذا الإطار، على أن العمل مستمرّ لإعداد النصوص.

وأثنى رئيس الجمهورية على الدور الذي يقوم به المجلسان، مؤكّدا على أن الوظيفتان التشريعية والتنفيذية نابعتان من الشعب صاحب السيادة، وأنّ الشعور المفعم بالمسؤولية الوطنية لمواجهة كافة أنواع التحديات ركن أساسي في مزيد تكريس الوحدة الوطنية والمضيّ قدما في حركة التحرّر الوطني.

أبرز تعديلات اللّجنة

الفصل 5 (مطة رابعة جديدة) :

حفظ ذاكرة شهداء الاعتداءات الإرهابية وشهداء الثورة وتخليد ذكراهم وإجلال تضحياتهم خاصة من خلال برامج وتظاهرات والقيام بدراسات وبحوث وتوثيق يتم تنظيمها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

الفصل 18 (جديد) :

-تتم ترقية شهيد الوطن ترقية آلية إلى الرتبتين الأعلى مباشرة من رتبته ابتداء من تاريخ الإعتداء الإرهابي. بصرف النظر عن الأحكام الواردة بالنصوص القطاعية الخاصة الجاري بها العمل، تسند جراية الأيتام والباقين على قيد الحياة لمستحقيها من مكفولي الوطن بمبلغ يعادل كامل المرتب الشهري الذي كان يتقاضاه الشهيد في سلكه الأصلي بما في ذلك المنح المترتبة عن التدرج والترقيات المفترضة التي تتواصل كما لو كان الشهيد على قيد الحياة وممارسا لمهامه ومع مراعاة شروط الإسناد طبق التشريع الجاري به العمل.
وتوزع هذه الجراية على النحو التالي:

- يتمتع القرين الباقي على قيد الحياة بمبلغ الجراية بنسبة 100 % في صورة عدم وجود أيتام
- يتمتع كل يتيم بنسبة 10% من الجراية على ألا يقل نصيب القرين الباقي على قيد الحياة عن 50%.
- في صورة وفاة القرين أو زواجه، يعاد توزيع كامل مبلغ الجراية بالتساوي بين الايتام.
- في صورة وفاة أحد الايتام أو انتفاء شروط الاستحقاق، يؤول منابه إلى القرين الباقي على قيد الحياة.

يتم احتساب المستحقات المشار إليها بالفقرة الثانية من هذا الفصل ابتداء من تاريخ وقوع الاعتداء الإرهابي وتصرف هذه المستحقات في شكل جرايات شهرية من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
في صورة حصول مكفولي الوطن على جراية الأيتام والباقين على قيد الحياة يسند لهم الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الفارق بين هذه الجرايات والمستحقات المشار إليها أعلاه.
تبرم اتفاقية بين الهيكل الذي كان الشهيد منتميا إليه والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لتطبيق أحكام هذا الفصل. وتتم المصادقة عليها من قبل الوزير المكلف بالمالية.

تتكفّل مؤسّسة فداء بمصاريف الحجّ لمصاب الاعتداء الإرهابي ولجريح الثورة اللّذان تساوي أو تفوق نسبة السقوط البدني الحاصل لهما 50% أو لأحد والديهما، وذلك بعد إستيفاء إسناد هذا الحق للشهداء ووالديهم. (وفق الفصلين 15 ثالثا و27 ثالثا)

يمكن صرف الجرايات المخصّصة لوالدي الشهيد، والتي تؤول إليها اذا توفي الأرمل أو تزوّج ولم يكن للشهيد أبناء، بأثر رجعي لا يفوق السنتين من تاريخ تقديم ملف مستوفى الشروط المستوجبة للانتفاع بها. (وفق الفصل 18 ثالثا والفصل 22)

يمكن صرف الجراية، التي تسند لأرمل جريح الثورة ولأبنائه في الكفالة أو لوالديه اذا كان أعزبا، والمنصوص عليها بالفصل 36 مكرر، بأثر رجعي لا يفوق السنة من تاريخ تقديم ملف مستوفى الشروط المستوجبة للانتفاع بها.
(وفق الفصل 36 مكرر)

تجديد هياكل مجلس نواب الشعب

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامّة يوم 25 ديسمبر 2024، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، تضمّن جدول أعمالها انتخاب أعضاء اللجان القارة السيادية وعددها ثلاثة عشر لجنة.

لجنة التشريع العام ولجنة المالية والميزانية = خمسة عشر عضوا

- لجنة الحقوق والحريات
- لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة
- لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
- لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
- لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة
- لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية
- لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الإجتماعية وذوي الإعاقة
- لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة
- لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد
- لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح
- لجنة النظام الداخلي والقوانين الإنتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الإنتخابية

= عدد الأعضاء لا يقلّ عن عشرة، ولا يزيد عن إحدى عشر عضوا

وفق الفصل 52 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

وكان مكتب المجلس قرّر خلال إجتماعه بتاريخ 28 أكتوبر 2024 أن يعاد انتخاب اللجان القارة وانتخاب مكاتبها بين 10 و31 ديسمبر.

وذكّر رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الأشغال بجملة الترتيبات التي أقرّها المكتب لضمان حسن سير هذه الجلسة العامة الانتخابية، والتي تتمثّل أساسا في عمليات تقديم الترشحات والاقتراع ثمّ الإعلان عن النتائج.

وقد تولّت لجنة إحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت، الاشراف عمليات على إنتخاب أعضاء كل اللجان وتلاوة القائمات المتصلة بفوز المترشحين لعضوية اللجان.

وواصلت الجلسة أعمالها بعد ظهر يوم الخميس 26 ديسمبر 2024 لاستكمال تركيبة اللجان المعنية عبر دورة ثانية، حيث تمّ بعد عملية الاقتراع وفرز الأصوات من قبل لجنة إحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت، الاعلان عن الفائزين لعضوية بقيّة اللّجان.

وفي بداية الجلسة العامّة ليوم 27 ديسمبر 2024 ، أعلن رئيس مجلس نواب الشعب عن قائمة مرشحي الكتل و غير المنتمين لتحمّل المسؤوليات صلب مكتب مجلس نواب الشعب، وذلك على النحو التالي:

-كتلة الأمانة والعمل:

السيدين حسام محجوب

رمزي الشتوي

-كتلة صوت الجمهورية:

السيدين عبد العزيز شعباني

نزار الصديق

-كتلة الأحرار:

السيد عبد القادر بن زينب

-الكتلة الوطنية المستقلة:

السيدة نورة الشبراك

-كتلة لينتصر الشعب:

السيد النوري الجريدي

-كتلة الخط الوطني السيادي:

السيدة ضحى السالمي

-غير المنتمين إلى كتل:

السيدة ألفة المرواني

السيد عمر البرهومي

مجلس نواب الشعب في أرقام

03 مشاريع قوانين أحالها مكتب المجلس إلى اللّجان المعنية

02 مشروعي قانونين صادقت عليهما الجلسة العامّة

02 من أعضاء الحكومة استمعت اليهما اللّجان

نشاط اللّجان

لجنة التشريع العام: التداول حول تطبيق قانون تنقيح بعض أحكام المجلة التجارية ، وبرنامج العمل

أقرت اللّجنة يوم 26 نوفمبر 2024 تكوين لجنة فرعية لمتابعة تطبيق القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 02 اوت 2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها، وذلك على إثر ما تمّ تسجيله من إشكالات تطبيقية بعد دخول هذا القانون حيز النفاذ ، كما نظرت في برنامج عملها بخصوص مشروع القانون المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرخ في 9 أفريل 2022 المتعلق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الارهابية من العسكريين واعوان قوات الامن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

لجنة التشريع العام ولجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح: النظر المشترك في مشروع القانون المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المتعلّق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها(عدد 79/2024)

تعهدت به اللجنتان **بمشروع القانون بمقتضى إحالة من مكتب المجلس للنظر فيه وإعداد تقرير مشترك حوله مع طلب استعجال النظر فيه طبقا لمقتضيات الفصل 73 من النظام الداخلي.**

- استمعت اللّجنتان يوم 19 ديسمبر 2024 إلى وزير الدفاع الوطني والى رئيس مؤسسة فداء والإطارات المرافقة لهما. وقد تولّى وزير الدفاع الوطني تقديم الإطار العام الذي يندرج في سياقه مشروع التنقيح المعروض. مبيّنا الحاجة الى مراجعة بعض أحكام المرسوم لمزيد تطوير المنظومة القانونية للإحاطة الصحية والاجتماعية والمادية والمعنوية بالفئات المعنية من جهة، وضمان سلامة التصرف الإداري في إسناد المنافع المقررة بهذا المرسوم إلى مستحقيها من جهة أخرى، فضلا عن توسيع قاعدة المنتفعين بأحكام هذا المرسوم. من جهته ذكّر رئيس مؤسسة فداء في بداية تدخّله بالطبيعة القانونية لهذه المؤسسة، كما استعرض الإطار القانوني المنظم للإحاطة بأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وضحايا العمليات الإرهابية. وتطرّق إثر ذلك الى الإشكاليات القانونية والتطبيقية المطروحة عند الشروع في تطبيق مقتضيات المرسوم.

وخلال النقاش أكّد النواب المتدخّلون وعيهم بأهمية ودور هذا المكسب الوطني في الإحاطة بشهداء وجرحى الثورة ومكفولي الوطن وضحايا العمليات الإرهابية من القوات الحاملة للسلاح. كما

قدّموا عديد الملاحظات تعلّقت بالخصوص بالتساؤل حول أسباب عدم سريان أحكام المرسوم المحدث لمؤسسة فداء على ضحايا العمليات الإرهابية من المدنيين، وكذلك كيفية إقرار نسب سقوط معينة للتمتع ببعض الامتيازات المقرّرة بهذا القانون مثل الحق في السكن الاجتماعي معتبرين أنه لا يجب التقيد بأي سقف لذلك.

- استمعت اللّجنتان يوم 20 ديسمبر2024 الى كل من ممثلي وزارة الداخلية وممثلي وزارة المالية. وبيّن ممثّلو وزارة الدّاخليّة أن مشروع القانون المعروض يهدف بالأساس الى مزيد تطوير المنظومة القانونية من أجل تدعيم حماية القوات الحاملة للسلاح وأفراد عائلاتهم من الأخطار والتهديدات، وأنه تم اعداد المشروع ضمن مسار تشاركي، كما استعرضوا أهمّ التعديلات والاضافات المتعلقة بشهداء الثورة وجرحاها بهدف تدعيم الإحاطة بهم.
وخلال النقاش أكّد النواب ضرورة تجسيم وتكريس مفهوم العرفان لشهداء الوطن وللمصابين لما قدّموه للوطن، بالاضافة الى الدّعوة لتكريس المساواة في الامتيازات بين القوات الحاملة للسلاح والمدنيين.

ثم استمعت اللجنتان الى ممثل وزارة المالية عن الإدارة العامة للديوانة، الذّي بين أنه تم تشريك مصالح الديوانة واستشارتهم عند اعداد مشروع القانون المعروض وتم التقدم بجملة من المقترحات تمثلت أساسا في تعديل الفصلين 13 و 27 من المرسوم.

وبيّن ممثل وزارة المالية أنه تم أيضا ضمن قانون المالية لسنة 2025 فتح خط تمويل لفائدة هذه الفئة بمنح قروض لمدة ثمان سنوات دون فائدة مع فترة امهال بسنتين.

- عقدت اللجنتان جلسة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2024، دار خلالها نقاش عام تناول الجوانب القانونية والواقعية لمشروع القانون المعروض وسبل تطويره وتجويده بغاية تدعيم المنظومة القانونية للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وقوات الأمن الداخلي وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاه. كما تمّ التداول حول عدد من الملاحظات والاقتراحات المقدّمة من النواب الحاضرين وكذلك التعديلات الواردة على اللجنتين.

- تولّت اللجنتان على امتداد كامل يوم الأربعاء 25 ديسمبر2024 مناقشة فصول مشروع القانون فصلا فصلا، والمقترحات المقدّمة من قبل النواب، مع الاستماع الى أراء وملاحظات ممثلي جهة المبادرة.
كما تمّت مناقشة جملة من المقترحات الكتابية الواردة من أهالي شهداء الثورة وجرحاها والتداول بشأنها، مع الاستماع الى آراء ممثلي الوظيفة التنفيذية الحاضرين ورئيس مؤسسة فداء بخصوصها.
ووقع أخذ جزء هام من هذه المقترحات بعين الاعتبار. كما تقدّمت جهة المبادرة بعدد من مقترحات التعديل الإضافية وبالتبريرات اللازمة.
وصادقت اللجنتان على مشروع القانون المعروض برمّته بإجماع الأعضاء الحاضرين.

لجنة المالية والميزانية

مشروع قانون الترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي

استمعت يوم الخميس 26 سبتمبر 2024 إلى ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع القانون. وأشار أعضاء اللجنة في تدخّلاتهم الى الصعوبات المالية التي يشهدها البنك التونسي السعودي مما يستوجب الترفيع في رأس ماله كحل لإنقاذه، كما تساءلوا عن الأسباب التي أدت إلى تسجيل خسائر متراكمة، ومدى محاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية البنك وسوء التصرف في الأموال العمومية. واستفسروا كذلك عن ضمانات تفادي الخسائر مستقبلا، وعن جدوى تحويل اختصاص هذا البنك من بنك استثماري إلى بنك شمولي. كما طالبوا بتقديم تفاصيل عن البرنامج التصحيحي المرتبط بعملية الترفيع في رأس مال البنك والجهات المعنية بالمصادقة على هذا البرنامج.

استعرضت المديرة العامة للتمويل بوزارة المالية أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور وضعية البنك التونسي السعودي. وأضافت أنه تمّ خلال جلسة عمل وزارية إقرار المحافظة على مساهمة الدولة في البنوك المشتركة، والقيام بمهام التدقيق الشامل وكذلك تدقيق استراتيجي يطرح خيارات لإعادة هيكلة البنك. كما بيّنت أن البرنامج التصحيحي يتضمّن مجموعة من الإصلاحات المالية والتنظيمية لضمان ديمومة البنك. وأضافت أن فرضية دمج بعض البنوك بصدد الدرس، موضّحة أن دمج بنوك تعاني من صعوبات مالية لا يمكن أن يحقّق نتائج إيجابية، ويجب القيام بإصلاحات هيكلية قبل ذلك.

من جهته، تطرّق المدير العام للبنك التونسي السعودي الى أسباب خسارة البنك، وأكّد ضرورة حوكمته ودعم التمويل والترفيع في هامش الفائدة قصد تعزيز موارده بما يحقّق أهدافه. كما تطرّق الى اجراءات عملية الاكتتاب، مبيّنا أن البنك المركزي طلب من البنك التونسي السعودي مدّه ببرنامج عمله على المدى القصير للتحكم في المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة والحفاظ على أموال المودعين.

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الافريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة.

استمعت اللجنة في شأنه يوم الأربعاء 25 ديسمبر 2024 إلى ممثلين عن وزارة المالية وعن البنك المركزي التونسي.

واستفسر النواب حول مبررات استعجال النظر في مشروع القانون وتأكيد الموافقة عليه قبل 31 ديسمبر 2024، مشيرين الى عدم تضمّن وثيقة شرح الأسباب للبيانات والمعطيات الكافية حول القرض وكيفية صرفه. وطلبوا مدّ مجلس نواب الشعب بتقرير دوري حول تنفيذ الميزانية لكل ثلاثية وتقرير مفصّل حول تسديد الدين الخارجي لسنة 2024، لكي يتسنى الاطلاع عن كثب على الوضعية المالية قبل المصادقة على القروض. وأكّد النواب ضرورة التوجّه نحو نظرة استراتيجية جديدة لعملية الاقتراض تقوم على دراسة المؤثرات وعلى تصوّر واضح لكيفية استهلاك القروض.

وبيّن ممثلو وزارة المالية بخصوص ضرورة الموافقة على مشروع القانون قبل 31 ديسمبر 2024، أن هذا الشرط راجع أساسا إلى أنّ وضعية السيولة التي تشهد ضغوطات كبرى نتيجة ارتفاع النفقات ومحدودية الموارد وخاصة موارد الاقتراض. وأضافوا أن هذا القرض يتنزل في إطار تعبئة الموارد المتعلقة بالاقتراض الخارجي المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2024

وأن موارد الاقتراض يتم استعمالها لتمويل العجز والدين وأن حاجيات التمويل لسنة 2024 أكبر من حاجيات التمويل لسنة 2025. وقدّم ممثل البنك المركزي التونسي توضيحات حول هذا القرض وبيّن أنه يكرّس الاستقرار السياسي للدولة ، ومبدأ التعويل على الذات بحكم صعوبة النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية إضافة إلى أنه يجسم إيفاء الدولة بتعهداتها ويعتبر بمثابة رسالة طمأنة للممولين والمستثمرين، كما أنه يندرج ضمن القروض التفاضلية وغير المرتبطة بشروط والتي توجه للاستثمار والادخار وتمكّن من ترفيع مخزون العملة.

وتمت الموافقة على مشروع القانون .

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"

استمعت اللّجنة يوم 23 ديسمبر 2024 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي استعرض مكوّنات المشروع وكلفته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأفاد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي أن المشاريع المندمجة تتطلّب تفعيل دور المنتفعين بالمشروع عبر إحداث لجان تنموية لتسهيل عملية التخاطب مع المتساكنين وتشريكهم في إعداد مخططات التنمية .وأكّد النواب خلال النّقاش دعمهم ومساندتهم للمشاريع ذات الطابع التنموي وخاصة في المناطق الريفية، وتقدّموا بجملة من الملاحظات والاستفسارات.

تقرير تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024 وفرضيات وتوجّهات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

نظرت اللّجنة يوم 18 ديسمبر 2024 في تقرير تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى السداسي الأول لسنة 2024 والفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وذلك طبقا للفصلين 40 و62 من القانون الأساسي للميزانية.

وتداول النواب بخصوص المعطيات الواردة بالتقرير ، وأكّدوا ضرورة اعتماد فرضيات واقعية تترجم الإمكانيات الحقيقية ونسب النمو الممكن تحقيقها. كما دعوا الى وضع استراتيجيات وسياسات واضحة للتمكّن من التقليص من نسب العجز ولضمان تعافي المالية العمومية. وذكّر أعضاء اللجنة بضرورة احترام الاتفاق مع وزارة المالية المتعلق بتشريك أعضاء مجلس نواب الشعب، كما ذكّروا بمطالبة لجنة المالية في عديد المناسبات بتسريع عرض مجلة الصرف، وقانون الاستثمار والقانون الجبائي لتخفيف الإجراءات وتحقيق العدالة الجبائية بهدف دفع النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعرّض النواب إلى معضلة القطاع الموازي وارتفاع نسبته من الناتج المحلّي الإجمالي. وأوصوا في هذا الإطار بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتنظيمه وإدماجه في الدورة الاقتصادية، وبتفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما أثاروا من جهة أخرى مسألة الإدماج المالي ودوره في النّهوض بالمؤسّسات الصغرى والمتوسطة، وأكّدوا ضرورة إحداث البنك البريدي لضمان إدماج مالي عادل.

مقترح قانون تنقيح وإتمام القانون المتعلق بالمعادن النفيسة

استمعت اللّجنة يوم 18 ديسمبر 2024 إلى ممثّل جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة، الذي بيّن أن هذا المقترح يهدف إلى ملاءمة قانون المعادن النفيسة مع دستور 2022 في علاقة بالحقوق والحريات وحق الملكية والتناسب بين الخطأ والعقوبة، مبرزا دوره في حماية قطاع المصوغ في تونس وإدماجه في الدورة الاقتصادية. وتطرّق إلى الإشكاليات التي تعرقل تطوّر هذا القطاع .

الجلسة العامّة

عقد مجلس نواب الشعب يوم 27 ديسمبر 2024 جلسة عامّة صادق خلالها على مشروعي قانونين:

- **مشروع قانون عدد 83/ 2024 يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الافريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة**، **تمّت المصادقة عليه برمّته** بـ70 نعم 16 إحتفاظ و07 رفض.

- **مشروع قانون عدد 76 /2024 يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي DINAMO** تمّت المصادقة عليه برمته بـ103 نعم 01 إحتفاظ و04 رفض.

الأكاديميّة البرلمانيّة

مجلس نواب الشعب ينظّم يوما دراسيا برلمانيا حول مشروع القانون المتعلق بتنقيح مرسوم مؤسسة فداء

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب بادرة من لجنة التشريع العام، ولجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، يوم 18 ديسمبر 2024 يوما دراسيا برلمانيا حول "مشروع قانون يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرخ في 09 أفريل 2022 المتعلّق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها "، وذلك بحضور السيد ياسر القوراري رئيس لجنة التشريع العام، والسيد عادل ضياف رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، وعدد هام من النواب، والسيد أحمد جعفر رئيس مؤسسة فداء وعدد من إطارات هذه المؤسسة، إضافة الى إطارات وممثلي وزارات الدفاع الوطني، والداخلية، والمالية، والتجهيز والإسكان، والمؤسسات الراجعة لها بالنظر، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وأعرب السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب عن الأمل في أن يترجم هذا اليوم الدراسي اهتمام كافة مكوّنات الدولة التونسية بكل ضحايا العمليات الإرهابية من جرحى وشهداء سواء المنتمين الى المؤسسة العسكرية أو الأمنية أو بقية المؤسسات على غرار أعوان الديوانة.

وذكّر السيد ياسر القوراري رئيس لجنة التشريع العام، بتزامن اليوم الدراسي مع ذكرى ثورة الشعب التونسي، واستحضر مختلف التضحيات التي قدّمها المدنيون والأمنيون والعسكريون في مختلف جهات الجمهورية ، وشدّد على المسؤولية المشتركة في تكريم وإنصاف جميع عائلات الضحايا والشهداء.

من جهته أبرز السيد عادل ضياف رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح في كلمته أهمية "مؤسسة فداء"، مؤكّدا ضرورة تسريع نسق العمل احتراما لحق الشهيد والجريح وذلك بمضاعفة تدخّلات الهياكل والمؤسسات المعنية وتوفير جميع الأطر القانونية الضرورية لإنجاح عمل المؤسسة تجسيما لبرنامج رئيس الجمهورية في الإحاطة والعناية بهذه الفئة.

وتولّى السيد أحمد جعفر رئيس مؤسّسة فداء تقديم المؤسسة ومسار نشأتها، ومقاربة عملها. كما بيّن أن تعديل المرسوم يندرج في إطار تحقيق مبادئ المؤسسة المبنية على العدل والإنصاف بين كافة المتضررين، مبيّنا أن صياغته تمّت بعد عقد سلسلة من الاجتماعات مع الهياكل العمومية المعنية ومع ممثلي جرحى الثورة معتبرا أنه نص قابل للنقاش والتطوير.

وقدّم عدد من إطارات مؤسّسة فداء تطوّر الإطار القانوني للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابيّة بالمؤسستين الأمنية والعسكرية، وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها والمنافع المسندة. وقدّمت ممثّلة وزارة التجهيز والإسكان، عرضا عن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

مجلس نواب الشعب ينظّم يوما دراسيا برلمانيا
حول مشروع قانون الموافقة على انضمام تونس إلى إتفاقية فيانا المتعلقة بالمسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الخميس 19 ديسمبر 2024 يوما دراسيا برلمانيا حول "مشروع قانون يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى إتفاقية فيانا بشأن المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية (عدد 63/2024)"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة السيد عزيز بن الأخضر، وعدد هام من النواب ومن إطارات وممثلي وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، والصناعة والمناجم والطاقة، والصحة.

وبيّن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في البداية أنّ المجلس توخّى منهج تنظيم أيام دراسية حوارية مع إطارات مختلف الوزارات بمناسبة النّظر في مشاريع القوانين، وذلك بهدف التمكّن من اكتساب فكرة حقيقية على مشروع القانون والتعرّف على أبعاده وتأثيراته. وأبرز ما تمثّله هذه الأيّام الدراسيّة من إطار للتواصل بين إطارات مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية والخاصة والمجتمع المدني، في سياق خلق فضاء حواري مجتمعي.

من جهته بيّن السيد عزيز بن الأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، أهميّة موضوع هذا اليوم الدراسي كونه يمسّ بشكل مباشر قضايا حيوية تتعلّق بالأمن الوطني، وصحة المواطن، وسلامة البيئة، في ظلّ التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال استخدام التكنولوجيا النووية، سواء في مجالات الطاقة أو الصحة أو الصناعة.

وتطرّق السيد عادل الطرابلسي المدير العام للمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية الإطار العام للاتفاقية، كما قدّم الهياكل المعنية بالأنشطة الاشعاعية والنووية في تونس. وتطرّق إلى العوامل الدّاعية الى الانضمام إلى الإتفاقية وقدّم أحكامها.